

بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون: الإجماع؛

كذلك أسجل المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بإدارة الدفاع الوطني من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون لا أحد.

وننتقل الآن للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات، الموظفين والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة.

**مشروع ميزانية مجلس النواب.**

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون: الإجماع؛

كذلك المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

**مشروع ميزانية مجلس المستشارين:**

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون:.. حسب إذن، إيو دابا ساؤون مضطرا باش نحسبو الموافقون.. الموافقون؟

لا يمكن، لا يمكن، يلاه حسب كل شي، شوف حسب كل شي، أنت حسب كل شي وزول واحد، العدد.. غادي يحسب كل شي وغادي يزول واحد.

الموافقون = 85؛

المعارضون = 1؛

المتنعون: لا أحد.

إذن المعارضون: لا أحد؛

المتنعون = 1؛

الموافقون = 84، قلناها.

مشروع ميزانية رئيس الحكومة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون = 40؛

## محضر الجلسة السابعة عشرة

**التاريخ:** الأربعاء 27 صفر 1437 (09 ديسمبر 2015).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

**التوقيت:** ساعة واثنان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الرابعة والثلاثين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع القانون المالي رقم 70.15 لسنة 2016 وعلى المشروع برمته وتفسير التصويت.

## المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

الآن ننتقل للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

**الجزء الثاني:** وسائل المصالح:

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

**الميزانية العامة، جدول "ب":**

**المادة 58:** التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

نستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت على القوائم المدنية ومخصصات السيادة وميزانية البلاط الملكي، إدارة الدفاع الوطني.

**مشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة والبلاط الملكي.**

أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون: بالإجماع، شكرا.

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالبلاط الملكي في الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون: بالإجماع؛

كذلك المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

**مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني.**

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق

المعارضون = 24؛

المتنعون = 17.

**مشروع ميزانية المحاكم المالية.**

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون = 60؛

المعارضون = 12؛

المتنعون = 10.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

السيد الرئيس،

أستسمح وأرجوكم توضيح القطاع، حتى يتمكن جميع الإخوة  
والأخوات المستشارين من فهم كنهه أو مشروع القانون المطروح للتصويت.

**السيد رئيس الجلسة:**

السيد الرئيس،

لقد سبق لي أن قلت مشروع ميزانية المحاكم المالية، وهذا مسجل.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

لم تُسمع جيدا.

**السيد رئيس الجلسة:**

زيدوا شوية في الصوت.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات، غادي نعرض هاذ الفصلين

المتعلقين بها من الجدول (ب) للتصويت:

الموافقون = 44؛

دائما في مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات.

المعارضون = 21؛

المتنعون = 17.

والآن ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

الموافقون = 44؛

المعارضون، مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

المعارضون = 15؛

المتنعون = 23 ممتنع.

**الآن مشروع ميزانية وزارة الداخلية.**

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق

بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون = 45؛

المعارضون = 03؛

المتنعون = 36.

الآن ننتقل إلى ميزانية وزارة الاتصال.

سأعرض للتصويت الفصلين المتعلقين من الجدول (ب) المتعلق بنفقات  
التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون = 43؛

المعارضون = 24؛

المتنعون = 19.

الآن ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
وتكوين الأطر.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بمنشآت التسيير الخاصة بالميزانية لعام 2016.

الموافقون = 44؛

المعارضون = 18؛

المتنعون = 24.

الآن ننتقل إلى ميزانية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون = 45؛

المعارضون = 22؛

المتنعون = 17.

الآن ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الصحة.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون = 46؛

المعارضون = 17؛

المتنعون = 23.

ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية.

أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات  
التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون = 46؛

المعارضون = 18؛

المتنعون = 22.

الآن ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة السياحة.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

**بالشؤون العامة والحكومة.**

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون = 47؛

المعارضون = 18؛

المتنعون = 21.

ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد  
الاجتماعي والتضامني.

الموافقون: نفس العدد؟

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

غادي ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.  
نفس العدد، نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛  
المتنعون = 21).

غادي ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار  
والاقتصاد الرقمي:

شكرا، سهلتو علينا..

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية وزارة الثقافة.

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة السكنى وسياسة المدينة.

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية.

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة  
العمومية وتحديث الإدارة.

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش  
التحرير: بالإجماع. غادي تصوتوا؟

إذن سأعرض هاذ المادة بالجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة  
بالميزانية.

الإخوان، الله يرضي عليكم.

الموافقون؟ احسب.

الموافقون = 39؛

المعارضون = 18؛

المتنعون = 29.

غادي ننتقل إلى مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون = 45؛

المعارضون = 03؛

المتنعون = 34.

غادي ننتقل إلى وزارة التجهيز والنقل.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون = 45؛

المعارضون = 18؛

المتنعون = 22.

غادي ننتقلو الآن إلى مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون = 45؛

المعارضون، ما يبغيوش، ما يبغيوش، كيدلوا، كيدلوا.

المعارضون = 17؛

المتنعون = 23.

مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية لسنة 2016:

الموافقون: نفس العدد؟ نفس العدد..

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 17؛ المتنعون = 23)

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نفس العدد .

فريق الأصالّة والمعاصرة كنعشوف كيقول لي لا. إذن.. آه؟ بالإجماع؟  
إذن أرجوكم من فضلكم أرجوكم.

الموافقون = 61؛

المعارضون = 03؛

المتنعون = 21.

ننتقل إلى مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة

ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة التعمير واعداد التراب الوطني.

نفس العدد؟ الفريق المحترم ما بغاش.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية لسنة 2016:

الموافقون = 47؛

المعارضون = 18؛

المتنعون = 22.

ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية  
الاجتماعية.

نفس العدد؟

نفس العدد، نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛  
المتنعون = 22).

ننتقل إلى مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج  
وشؤون الهجرة.

نفس العدد؟

يالاه أ سيدي، نفس العدد، نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون =  
18؛ المتنعون = 22)..

ننتقل إلى مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة  
الإدماج.

نفس... لا؟

إذن غادي نعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بهاد الجدول (ب):

الموافقون = 44؛

المعارضون = 03؛

المتنعون = 36.

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:  
بالإجماع؟ بالإجماع.

والآن غادي نعرض الجدول (ب) برتمته.

الموافقون = 44؛

المعارضون: 18؛

المتنعون: 22.

والآن غادي نعرض المادة 58 للتصويت:

الموافقون: نفس العدد..

آه؟ المادة 58، راها عندكم، 58 للتصويت:

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 22).

الآن غادي ننتقل إلى الجدول (ج).

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش  
التحرير: بالإجماع، بالإجماع. شكرا، بالإجماع.

المستشار السيد عبد السلام البار:

السيد الرئيس، الامتناع. الفريق الاستقلالي متشبث بالتصويت.

السيد رئيس الجلسة:

يالاه..

الموافقون = 70؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون = 16.

الآن ننتقل إلى النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية .

أعرض على التصويت الفصل المتعلق بها من الجدول (ب) المتعلق  
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون؟ النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.

الموافقون = 46؛

المعارضون = 18؛

المتنعون = 23.

مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق

بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون = 47؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون = 33.

ننتقل إلى مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق

بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية لسنة 2016.

الموافقون = 66؛

المعارضون = لا أحد؛

المتنعون = 15.

ننتقل إلى مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة

التصحّر.

نفس العدد؟

إذن أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق

بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون = 43؛

المعارضون: أعتقد، لا أحد؛

المتنعون = 43.

## المادة 59:

التوزيع على القطاعات الوزارية والمؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

مشروع ميزانية مجلس النواب، دابا الاستثمار:  
الإجماع؟ بالإجماع؟ بالإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين، في الاستثمار:  
بالإجماع.

مشروع ميزانية رئيس الحكومة:

نفس العدد؟ نفس العدد (الموافقون = 40؛ المعارضون = 24؛  
المتنعون = 17).

مشروع ميزانية المحاكم المالية، في التسيير، في التسيير، واه..  
(الموافقون = 60؛ المعارضون = 12؛ المتنعون = 10)

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات:

نفس العدد، كما كان في التسيير..

(الموافقون = 44؛ المعارضون = 21؛ المتنعون = 17).

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

نفس العدد، نفس العدد اللي كان في التسيير..

(الموافقون = 44؛ المعارضون = 15؛ المتنعون = 23)

مشروع ميزانية وزارة الداخلية:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 03؛ المتنعون = 36).

مشروع ميزانية وزارة الاتصال، ولكن لا بد خاصنا نقراه:

نفس العدد (الموافقون = 43؛ المعارضون = 24؛ المتنعون = 19).

مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 24).

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 22؛ المتنعون = 17).

مشروع ميزانية وزارة الصحة:

نفس العدد (الموافقون = 46؛ المعارضون = 17؛ المتنعون = 23).

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية:

نفس العدد (الموافقون = 46؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 22).

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، التكاليف المشاركة:

نفس العدد (الموافقون = 46؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 22).

مشروع ميزانية وزارة السياحة:

نفس العدد (الموافقون = 39؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 29).

مشروع ميزانية الأمانة العام للحكومة:

نفس العدد اللي كان في التسيير..

(الموافقون = 45؛ المعارضون = 03؛ المتنعون = 34).

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك:

نفس العدد اللي كان في التسيير..

(الموافقون = 45؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 22).

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 17؛ المتنعون = 23).

مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 17؛ المتنعون = 23).

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نفس العدد (الموافقون = 61؛ المعارضون = 03؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية وزارة الثقافة:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية وزارة السكنى وسياسة المدينة:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ المتنعون = 21).

الآن ننتقل للجدول (د).

المادة 60: التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي لسنة 2016:

نفس العدد؟ لوزارة الاقتصاد.. (الموافقون = 46؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

كذلك أعرض للتصويت الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل من الجدول (د):

نفس العدد، نفس العدد (الموافقون = 46؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

أعرض الجدول (د) برمته للتصويت:

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

أعرض المادة 60 برمتها، بأكملها:

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

الآن غادي ننتقل للجدول (هـ):

المادة 61: التوزيع بحسب الوزارات أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمراقب الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2016:

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمراقب الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

نفس العدد، نفس العدد (الموافقون = 40؛ المعارضون = 24؛ الممتنعون = 17).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمراقب الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:

نفس العدد، نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 21؛ الممتنعون = 17).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمراقب الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 15؛ الممتنعون = 23).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمراقب الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 03؛ الممتنعون = 36).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمراقب الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:

شكرا، نفس العدد (الموافقون = 43؛ المعارضون = 24؛ الممتنعون = 19).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمراقب الدولة المسيرة

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاولين وأعضاء جيش التحرير:

نفس العدد (الموافقون = 70؛ المعارضون = لا أحد؛ الممتنعون = 16).

مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = لا أحد؛ الممتنعون = 33).

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط:

نفس العدد (الموافقون = 66؛ المعارضون = لا أحد؛ الممتنعون = 15).

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

نفس العدد (الموافقون = 43؛ المعارضون = لا أحد؛ الممتنعون = 40).

مشروع ميزانية وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 03؛ الممتنعون = 36).

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

نفس العدد (الإجماع).

أعرض الجدول (ج) برمته للتصويت:

نفس العدد؟

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

والآن كنعرض المادة 59 بأكملها:

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 17؛ الممتنعون = 23).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 17؛ الممتنعون = 23).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نفس العدد (الموافقون = 61؛ المعارضون = 03؛ الممتنعون = 21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي  
والتضامني:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد  
الرقمي:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة  
العمومية وتحديث الإدارة:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 22؛ الممتنعون = 17).

نعم أسيدي؟ أيه أيه.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

.. ودابا الصناديق، هذا هو المقصود بنفس العدد.

السيد رئيس الجلسة:

نفس العدد، المقصود..

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

.. صوتنا على الميزانيات الفرعية ديال التسيير وديال الاستثمار، والآن  
كنصوتو على القطاعات المسيرة بشكل مستقل والصناديق الخصوصية  
التابعة لهاته الوزارات.

السيد رئيس الجلسة:

تماما.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

إذن، نفس العدد بالنسبة للوزارات، حيث كان التصويت مختلف في  
بعض الوزارات.

السيد رئيس الجلسة:

اللي فهمت، نفس العدد، حتى أنا فهمت على أن التصويت اللي درنا  
في التسيير، الآن كنديره في التجهيز، متفقين؟ متفقين، حتى نصلو  
لصناديق غادي يكون كلام، غادي يكون كلام.

إذن، نعود للتصويت: نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق.. نفس العدد.

الآن أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة:

نفس العدد (الموافقون = 46؛ المعارضون = 17؛ الممتنعون = 23).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

نفس العدد (الموافقون = 46؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة  
السياحة:

نفس العدد (الموافقون = 39؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 29).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 03؛ الممتنعون = 34).

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق البوالة المسيرة بصورة  
مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 15؛ الممتنعون = 23).

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق البوالة المسيرة بصورة  
مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 03؛ الممتنعون = 36).

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق البوالة المسيرة بصورة  
مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:

نفس العدد (الموافقون = 43؛ المعارضون = 24؛ الممتنعون = 19).

نفس الشيء بالنسبة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:

نفس العدد، بأش ما نكرر نفس الكلام، نفس العدد.

(الموافقون = 45؛ المعارضون = 22؛ الممتنعون = 17).

وزارة الصحة:

نفس العدد (الموافقون = 46؛ المعارضون = 17؛ الممتنعون = 23).

وزارة الاقتصاد والمالية:

نفس العدد (الموافقون = 46؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

وزارة السياحة:

نفس العدد (الموافقون = 39؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 29).

الأمانة العامة للحكومة:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 03؛ الممتنعون = 34).

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

وزارة الفلاحة والصيد البحري:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 17؛ الممتنعون = 23).

الشبيبة والرياضة:

نفس العدد (الموافقون = 45؛ المعارضون = 17؛ الممتنعون = 23).

الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نفس العدد (الموافقون = 61؛ المعارضون = 03؛ الممتنعون = 21).

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

نفس العدد (الإجماع).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق البوالة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

نفس العدد (الموافقون = 66؛ المعارضون = لا أحد؛ الممتنعون =

15).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق البوالة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

نفس العدد (الموافقون = 43؛ المعارضون = لا أحد؛ الممتنعون =

40).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق البوالة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التعمير وإعادة التراب الوطني:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق البوالة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق البوالة المسيرة  
بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة للإدارة والسجون وإعادة الإدماج:

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 03؛ الممتنعون = 36).

أعرض الآن الجدول (هـ) برمته:

بجال الجداول اللي دازو..

(الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

والآن كنعرض المادة بأكملها، المادة 61 للتصويت:

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

الآن ننتقلو إلى الجدول (و)، المادة 62:

التوزيع بحسب الوزارات أو المؤسسات لنفاقات الاستثمار الخاصة  
بمرافق البوالة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2016.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق البوالة المسيرة بصورة  
مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

نفس العدد، نفس العدد (الموافقون = 40؛ المعارضون = 24؛

الممتنعون = 17).

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق البوالة المسيرة بصورة  
مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:

(الموافقون = 44؛ المعارضون = 21؛ الممتنعون = 17).



سيد نفسه.

أعرض للتصويت نفقات الحسابات الانخراط في الهيئات الولية:  
نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات العمليات النقدية:  
نفس العدد؟ نفس العدد، نفس العدد، والمجلس سيد نفسه.

أعرض للتصويت نفقات حسابات التمويل:  
نفس العدد؛

أعرض للتصويت نفقات حسابات النفقات من المخصصات:  
نفس العدد؟ نفس العدد.

الآن كنعرض الجدول بأكمله، الجدول (ز) برمته للتصويت:  
نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

وكنعرض المادة بأكملها، 63 للتصويت:  
نفس العدد؟ نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.15  
للسنة المالية 2016.

الآن أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية:  
نفس العدد؟ نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

أعرض مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016 برمته  
للتصويت:

نفس العدد، نفس العدد..  
برمته، كله (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).  
السيد الرئيس، نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد عبد السلام البار:

إلى سمحتي لي، الله يجازيك بخير، أظن أننا أبدينا رأينا في جميع  
المراحل، الاستثمار والتسيير والصناديق، فلنستمر كذلك لأن جل  
الإخوان.. احنا دابا ما عندنا لاش نبقاو نتحاسبو، راه الإخوان خرجوا على  
برا نعطو لهم، ولكن كنعظن احنا درنا واحد التوافق وكل الواحد عبر على  
رأيه، لا داعي للتكرار.

إلى كان شي ملاحظة عند شي فريق أو شي مجموعة فلها ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نفس العدد.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية 70.15 لسنة

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

**وزارة الثقافة:**

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

**وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:**

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

**الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث  
الإدارة:**

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 21).

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الولاية المسيرة ..  
التابعة لإدارة الدفاع الوطني:  
نفس العدد (الإجماع).

**المنذوية السامية للتخطيط:**

نفس العدد (الموافقون = 66؛ المعارضون = لا أحد؛ الممتنعون =  
15).

**المنذوية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:**

نفس العدد (الموافقون = 43؛ المعارضون = لا أحد؛ الممتنعون =  
40).

**وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:**

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

**وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:**

نفس العدد (الموافقون = 47؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

**المنذوية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:**

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 03؛ الممتنعون = 36).

الآن غادي نعرض الجدول برمته، الجدول (و) برمته للتصويت:

نفس العدد، إذا لم يكن هنالك..

نفس العدد (الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

والآن كنعرض المادة بأكملها، المادة 62:

نفس العدد اللي كان في 59، 58، 59، 60، 61 نفس العدد..  
(الموافقون = 44؛ المعارضون = 18؛ الممتنعون = 22).

ننتقل الآن إلى الجدول (ز)، المادة 63:

**نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2016.**

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصودة لأموال خصوصية:

لماذا نفس العدد؟ نعم، نفس العدد؟ نفس العدد، نفس العدد. المجلس

2016.

والآن غادي نعطيو لكل فريق 5 دقائق لتفسير التصويت.  
الفريق الاستقلالي تفضل.

**المستشار السيد عبد السلام البار:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

أظن في تفسير التصويت الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فيما يخص مشروع قانون المالية لسنة 2016.

كنا نتمنى أن يحمل هذا المشروع إيجابيات أكثر فيما يخص تشجيع الاستثمار، فيما يخص امتصاص البطالة، فيما يخص التنمية الاجتماعية، فيما يخص الاستثناءات التي تُفرض على الحكومة أن تقوم بها.

كنا نتمنى كذلك أن تستمر الحكومة في جهدها وفي اجتهادها ليشمل هذا المشروع كل الطموحات التي ترغب فيها الطبقة الصغيرة والضعيفة والمتوسطة.

قننا بتصويت على هذا المشروع بالامتناع كذلك، لكي لا نكون غير موضوعيين مع أنفسنا، من جهة، لأن هناك اجتهادات مبدولة، وأولها الاستقرار والأمن الذي يسود وطننا الحبيب، الاستقرار والأمن فيما يخص حدود المملكة المغربية.

كل هذا مجهود نُشكر عليه جميع الفعاليات التي ساهمت في استتباب الأمن والاستقرار، غير أننا لم نكن راضين كل الرضى عن هذه المجهودات، لأن هناك لم نلمس حوار اجتماعي، لم نلمس تخفيض الأسعار، لم نلمس أي دعم للطبقات المعوزة، الشيء الذي دفع الفريق الاستقلالي للتصويت بالامتناع، احتراماً للمجهودات المبدولة وحبا وتحفيزاً للحكومة للاستمرار في اجتهادها.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي وإخواني المستشارات والمستشارين المحترمين،

صوتنا بالرفض للميزانية لاعتبارين اثنين، اعتبارين اثنين:

الاعتبار الأول، هو ما ذكرناه البارحة يوم أمس في معرض بسط المواقف ديال حزب الأصالة والمعاصرة والمنظمة الديمقراطية للشغل أمامكم، ولانزلنا متشبهين بالحرف وبالنقطة وبالفاصلة كل ما عبرنا عنه البارحة من مواقف، لأن مواقف نابعة من قناعاتنا الثابتة والمبدئية، وإن كان أن

الحكومة الموقرة قد تأملت.

قد نحتمل - هذا ما صرح به السيد الوزير أمامنا، قال لك، أسيدي، تألنا يوم البارحة في التدخل - قد نحتمل ألم الحكومة، ولكن لا يمكن أن نحتمل آلام الشعب، آلام المواطنين والمواطنات اللي كيتألم بفعل السياسات اللاشعبية واللامسؤولة لهذه الحكومة، هذا الاعتبار الأول.

الاعتبار الثاني، هو تقدمنا ب 43 تعديل، تقبل تعديل واحد من 43، هو تعديل كان في الشكل وليس في الجوهر، والتعديلات ديالنا كانت على 3 محاور:

- المحور الأول، هو التخفيف من الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين، ترفضوا جميع التعديلات؛

- المحور الثاني، كانت تروم العدالة الجبائية والتضامن العمودي اللي وسعنا في التفسير ديالو يوم البارحة، لا يمكن أن ندعو الفقراء للتضامن فيما بينهم، ونحن نعلم أن المغاربة الفقراء هما أصلاً يتضامنوا مع بعضهم البعض، هادي داخلة في الثقافة الأصيلة ديال المغاربة، ولكن كنا تنغبي وتوخي من الحكومة أن تجعل من الأغنياء والميسورين يتقاسمون شيئاً ما مع الطبقات الفقيرة، ولكن تأكدت لدينا القناعة، مرة أخرى، على أن هاذ الحكومة - وتؤكد على هذا الأمر - بغات توسع من قاعدة الفقراء للتحكم في رقابهم، هادي هي الأبعاد ديال السياسة ديال الحكومة؛

- المحور الثالث ديال التعديلات، كان غادي في الاتجاه ديال دعم الجهوية المتقدمة كورش استراتيجي، كورش اللي خاص كل الفاعلين وكل المتدخلين تتضافر الجهود من أجل إنجاح هاذ المشروع الهام والكبير.

وهاذ المشروع، خاصو من النهار الأول يخرج مستقيم من الخيمة، ما يخرجش عوج، ولذلك، قلنا غزيدو في النسبة ديال الضريبة على الدخل المخصصة للجهات وكذلك النسبة ديال الضريبة على الشركات المخصصة للجهات، ولكن، الحكومة رفضت وممعة في - ما غنقولش في إفشال الجهوية المتقدمة - ولكن، الإجراءات والتدابير اللي اخذتها الحكومة لن تجعل من الجهوية المتقدمة أنها تمشي وفق واحد الإيقاع مضبوط للإسراع بالإنجاح ديال هاذ الورش، بما يخدم التنمية في بلادنا، بما يخدم الديمقراطية في بلادنا، وبما يخدم إعادة هيكلة الدولة ديال المؤسسات في بلادنا.

لهاذ الاعتبارين، الاعتبار الأول اللي قلناه البارح وهاذ الاعتبارات ديال التعديلات اللي رفضتها الحكومة، وإخا أنه تمكنا، تمكنا من تمرير 9 تعديلات بالتصويت في اللجنة، فلهذه الاعتبارات، رفضنا التصويت على هاذ الميزانية ديال الحكومة.

شكرا على حسن إصغاءكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

الآن تفسير التصويت لفريق العدالة والتنمية، فليتفضل.

بالعكس، الطبقة الوسطى اليوم، كيف يمكن توسيع الطبقة الوسطى؟ الطبقة الوسطى ستوسع إذا تم إنقاذ الطبقات السفلى.

اليوم إذا باشرتم إصلاح صندوق التقاعد أيضا سوف تُقدون مستقبل الأجيال القادمة وحققها في التقاعد، ونحن ننتظر منكم أن تباشروا هذا الإجراء بشجاعة، ولذلك نعتبر بأن هذه حكومة حققت ما وعدت به منذ أول يوم.

بطبيعة الحال هناك انتظارات، الحكومة لازالت تنتظرها انتظارات، والشعب المغربي.. حققتم في الحقيقة الإنجاز الأكبر هو أنكم بدأت تغييرون الثقافة السياسية للمجتمع المغربي.

المجتمع المغربي اليوم أصبح يُميز بين الصالح وبين الفاسد. المجتمع المغربي اليوم أصبح يدقق جيدا ويؤمن بقوة صوته الانتخابي. المجتمع المغربي اليوم أصبح يوجه رسائل واضحة بأن التحكم لا مستقبل له.

المجتمع المغربي اليوم أصبح يعي جيدا بأن الإصلاح هو بناء تراكمي، هو بناء تدافعي، هو يمكن ألا يحقق ما يريده اليوم، لكن ينتظر غدا أن تتحقق له العدالة الاجتماعية، وهذا ما بدأت فيه، وبدون شك سوف تأتي رسائل، إن شاء الله، في الاستحقاقات القادمة لكي تعزز مشروع الإصلاح ولكي تعطيه دفعة قوية إلى الأمام من أجل التطوع إلى ما يريده المغرب وما يريده جلالة الملك من أن نصبح في طليعة الدول الصاعدة، ونحرر من التخلف الذي ننبذه جميعا.

شكرا لكم السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار تفسير التصويت، أعطي الكلمة للفريق الحركي.

#### المستشار السيد عبد الرحمان الرئيسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا مرة أخرى، زملائي المستشارات المستشارين، إخواني الوزراء،

في الحقيقة احنا في الفريق الحركي اليوم واحنا كنصوتو على هاذ الميزانية هاذي ديال 2016 فهو تصويت على هاذ الميزانية، لأنها في الحقيقة احنا كمغاربة كنعرفو هاذ الاستقرار اللي كنعيشوه اليوم، وهاذ الاستقرار اللي ما عندو حتى ثمن، هاذ الاستقرار اللي ما يمكن حتى واحد يتزايد على المغرب فيه اليوم، هاذ الاستقرار اللي لا بد كلنا كنعرفو، كلنا كنعيشوه اليوم، هاذ الاستقرار اللي لا بد أننا نتعاونو عليه ونحييو جميع الإخوان اللي خدامين على هاذ الاستقرار هذا.

بما فيهم تحية إكبار وإجلال للإخوان ديالنا ديال الأمن اللي في الحقيقة اليوم كنعفناخرو بين الدول العظمى والكبرى اللي ما يمكنش اليوم اللي كانت مشحال هاذي وهي كتحكم فينا، كانت واحد الوقيتة كنا كنبانو في الخط

#### المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.

بطبيعة الحال، حنا صوتنا بالإيجاب على هاذ قانون المالية اللي جابته الحكومة لعدة اعتبارات موضوعية.

صوتنا باقتناع، أولا، لأننا بعد 4 سنوات من العمل ديال هاذ الحكومة، في الواقع لا نصوت فقط على أرقام المالية، وإنما نصوت على حصيلمة عمل كان في ظرفية صعبة لمدة 4 سنوات.

صوتنا لأن هاذ الحكومة عبرت على إرادة سياسية قوية، قادرة على خوض الإصلاحات الكبرى.

أتم كحكومة نجحتم في مباشرة إصلاحات كبرى لم تكن الحكومات السابقة قادرة عليها، ولم تتجرأ على الاقتراب منها.

صوتنا، باقتناع، لأسباب موضوعية مرتبطة بأنكم باشرتم الإصلاحات المؤسساتية، تنزيل الدستور، وكانت حصيلتكم ايجابية على هاذ المستوى، 13 مشروع قانون تنظيمي، 4 مشاريع قوانين تنظيمية موجودة اليوم عند البرلمان، و4 في طور الإعداد.

هذا نجاح منبه ومبهر، لأن من وضعوا الدستور أنفسهم قالوا بأنه يستحيل على حكومة أنها تنجح في وضع القوانين التنظيمية خلال ولاية تشريعية واحدة.

نجحتم في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، ووضع القوانين التنظيمية اللازمة لـ 3 جماعات، الجهات والجماعات الترابية والعالات.

نجحتم أيضا في إطلاق حوار وطني حول المجتمع المدني، شاركت فيه أكثر من 13.000 جمعية، وهو حوار غير مسبوق في تاريخ المغرب، عبر على نضج المجتمع المدني.

نجحتم أيضا من الناحية الاقتصادية لأنكم تحكمت في التوازنات الماكرو اقتصادية، ونجحتم في ذلك ليس بشهادة المراقبين المحليين، ولكن بشهادة المنظمات الاقتصادية الدولية والمراقبين الذين لا يجابون أحدا.

نجحتم أيضا في إطلاق أوراش كبرى للإصلاح مهيكل للدولة المغربية. الجهوية هو إصلاح مهيكل، هو إعادة بناء الدولة على اعتبارات جديدة. نجحتم أيضا في مباشرة إصلاحات كبرى على مستوى المقاصة التي كان يستفيد منها الأغنياء، على عكس ما يقال، والفقراء الآن أصبحوا يستفيدون.

نجحتم أنكم بلورتم اقتراحات مبدعة في قانون المالية، نجحت في التوفيق بين إرضاء المقاولات وإرضاء الفئات الضعيفة، أنتما في الحقيقة انتصرتم للفقراء لأنه انتبهتم إلى فئات هشة، لأول مرة يتم الانتباه إليها، انتبهتم للأرامل، انتبهتم للمطلقات، انتبهتم للطلبة، انتبهتم لطلبة التكوين المهني، اليوم سقنا الأخبار بأن حتى هما غادي يستافدوا من المنحة، هذا سيساهم في توسيع الطبقة الوسطى.

**المستشار السيد محمد البكوري:****بسم الله الرحمن الرحيم.**

لابد أن أؤكد قبل أن أفسر موقف التجمع الوطني للأحرار على أهمية النقاش الذي دار داخل هذه القبة المحترمة بين المستشارين المحترمين والمستشارات المحترمات وأعضاء الحكومة، مشيدا بالجو الإيجابي الذي ساد هذه المناقشات، والذي طبعها جو المسؤولية والاحترام المتبادل للأفكار والأداء، مشددا على أننا كفاعلين سياسيين مطالبين اليوم في إطار الاحترام المشترك الذي يجمع بيننا والذي يضمنه الدستور، والممثل أساسا في احترام الرأي والرأي الآخر والقبول بالآخر، مادام يشغل داخل إطار المؤسسات، بعيدين - كما قلت البارحة - عن خطاب الترفزة والتخوين والعدمية، طالبا من جميع الفعاليات المكونة لهذا المجلس الموقر الالتزام بالخطاب الملكي السامي الموجه إلينا كاستشاريين برلمانيين أثناء افتتاح الدورة التشريعية الخريفية للبرلمان، والذي أكد فيه على ضرورة الارتقاء بخطابنا السياسي لما فيه مصلحة بلادنا، وأن التشنج وخطاب رد الفعل يسيء إلينا جميعا.

لماذا صوت حزب التجمع الوطني للأحرار على مشروع قانون المالية؟ أولا، صوتنا بالإيجاب لأننا مكون أساسي داخل هذه الأغلبية الحكومية، وساهمنا مساهمة فعالة في تحقيق الإصلاحات التي أثمرت العديد من الإنجازات، والتي نعتبرها إنجازات جماعية لفريق حكومي موحد منسجم ومتفاعل مع قضايا المجتمع.

صوتنا بالإيجاب على هذا المشروع، أولا، لأنه مشروع تنزيل الجهوية المتقدمة التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك في مدينة العيون. صوتنا بالإيجاب لأنه مشروع تنزيل النموذج الجديد لمناطقنا الجنوبية، لأنه مشروع كذلك ذا حمولة اجتماعية.

صوتنا بالإيجاب لأنه مشروع إصلاح النظام الجبائي بمقاربة تدريجية. وفي الأخير، لابد أن أتقدم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بالشكر والتقدير إلى كافة أطر وزارة الاقتصاد والمالية بمختلف مديرياتها، على مجهوداتهم الجبارة التي يقومون بها للحفاظ على الأمن المالي لبلادنا، متوجهين بالمناسبة إلى كل الفاعلين السياسيين من موقع هذا المجلس الموقر إلى ضرورة احترام هذه الأطر وإخراجها من كل الحسابات السياسية الضيقة، حتى تتمكن بالاشتغال في ظروف مريحة، تساعدها على الابتكار والإبداع، معتبرين هذا المشروع مشروعا إصلاحيا، إداريا، إراديا، مبدعا، بامتياز.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:****شكرا للسيد المستشار.**

الكلمة في إطار التعقيب على التصويت، إذا أردتم إخوان الاتحاد العام

(l'orange) والأزرق، في حين أنه اليوم كيطلبوا المساعدة من المغاربة في تحقيق الاستقرار ديال بلادنا، هذا ثمن ما عندوش ما يمكنناش نغضو النظر عليه.

كذلك اليوم كنعرفو الجو العام اللي كيعيشوه الإقتصادات العالمية، ما يمكنش تتغافلو عليه، كنعرفو بأنه كايين اليوم كايين واحد التوتر، كايين كذلك واحد الإرهاب اللي تحكم في الإقتصادات ديال العالم، هذا ما يمكن إلا اليوم ناخذوه بعين الاعتبار، واليوم واحنا كنعصوتو كفريق حركي.

كذلك، ما يمكن نقولو كفريق حركي أننا صوتنا لأن كنا كطرف في الحكومة اللي اشتغل ليل نهار، واللي في الحقيقة كان التناغم بين الإخوان في الأغلبية، هذا ما يمكنش شي واحد يتزايد على الآخر ككفرقاء اللي سيروا هاذ المرحلة اللي كانت مرحلة دقيقة في الحقيقة في المغرب.

اليوم كنعصوتو كذلك على هذه الميزانية وحنايا تايقين كل الثقة أو أماننا، إن شاء الله، واحد المستقبل لهاذ البلد المغرب، كانت جرأة حقيقية بدون مزايدات، كانت جرأة حقيقية في عدة مجالات، هاذ القانون اللي خرج ديال المقاصة اللي أعطى في الحقيقة واحد 8 دالمليار باش أنها تمشي لمجموعة ديال القطاعات الاجتماعية، ما يمكنش اليوم كذلك نغضو النظر عليها.

فاليوم عدة قطاعات استفادت من هاذ القضية هاذي، هاذ (RAME<sup>1</sup>) اللي خرج للوجود، كذلك القضية ديال الأرامل، كذلك عدة.. يصعب أننا نسردها في عدة دقائق.

اليوم كنعصوتو واحنا مرتاحين على البلاد ديالنا - كما قلت - لأنه ما يمكنش اليوم كما سبق لنا عدة حالات كنا ما نعرفوش أشنو كيوقع في عدة ميزانيات، اليوم على الأقل كايين واحد الوضوح كنعلمسوه عن قرب، كايين عندنا علاقات كان يمكن لنا اليوم أننا نهضرو بأرجحية والبلاد ديالنا وصلت لواحد المستوى ديال القانون، كايين قانون ديال الصحافة كايين عدة قوانين اللي خرجت في هاذ المرحلة هاذي، فهي مرحلة اللي كانت بامتياز وما يمكن لناش نقولو حققتنا كل شي، كايين مازال بزاف المسائل اللي خاصها العمل الجيد، وكلنا كمغاربة هذا مشروع ديالنا حاملينو كنا أننا كلنا عندنا غيرة على هذه البلاد.

كنتمتي أن هاذ الغيرة هاذي كما كانوا الإخوان اللي سيروا في هاذ المرحلة أو جاوا إخوان آخرين، فإننا، والحمد لله، تيجمعنا واحد الوطن اللي هو الغيرة ديالنا كلنا.

وشكرا الإخوان والوزراء.

**السيد رئيس الجلسة:****شكرا للسيد المستشار.**

الكلمة لرئيس فريق التجمعي في إطار تفسير التصويت.

<sup>1</sup> Régime d'Assistance Médicale

لمقاولات المغرب.

**المستشار السيد يوسف محي:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السادة الوزراء، المحترمين،**

**السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمات،**

إن موقفنا من القانون المالي لسنة 2016 الذي صوتنا لفائدته بالإيجاب موقف لا تمليه أية منطلقات سياسية أو اصطفاة، بقدر ما تمليه نظرنا الموضوعية للظروف المحيطة بهذا القانون، واعتبارا للضرورة الملحة للتجاوب المسؤول مع انتظارات الفاعلين الاقتصاديين وقضايا المقاولات المغربية عامة والصغيرة والمتوسطة منها خاصة، ووفاء لالتزاماتنا للدفاع عنها وإسراع صوتها، وذلك من أجل تحسين مناخ الأعمال وإنعاش الاستثمار والرفع من مستوى التشغيل.

لقد عملنا على بلورة هذا الموقف عبر مقترحاتنا، خصوصا منها التعديلات 38 التي تقدمنا بها، وإن لم يتم قبول جملها، فإننا نسجل بالمقابل التزام الحكومة بمواصلة دراسة باقي هذه المقترحات التي تصبو إلى حل بعض المشاكل التي تعيق السير العادي للمقاولات.

كما سجلنا كذلك التزام الحكومة بمواصلة الإصلاحات الهيكلية، خصوصا ما يتعلق بالقضاء وإصدار القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب، وتنزيل كذلك الجهوية وتسريع إنجاز المخططات القطاعية، خصوصا "مخطط التسريع الصناعي".

كما اقترحنا أن نقف في أقرب الآجال وقفة تقييمية للمراحل التي قطعتها المخططات القطاعية، قصد استشراف المراحل القادمة وتسريع وتيرة تفعيلها، خاصة تلك التي تعاني من اختلالات تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

وفيما يخص معالجة الإشكاليات الكبرى لخلق المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، خصوصا منها المبتكرة، فإننا اقترحنا على الحكومة أن يتم التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة، تجمع كل المبادرات الحالية المتعلقة بالمقاولات المتوسطة والصغيرة، تأخذ بعين الاعتبار التعثرات والإنجازات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة وتجميع الإمكانيات المالية والتشجيعات المتفرقة لتعمل بنجاحة أكثر.

لقد أخذنا عموما بعين الاعتبار في بلورة موقفنا هذا الشراكة المستمرة والبناء مع الحكومة في كل ما يتعلق بمحيط المقاولات، هذه الشراكة التي أقرها دستور 2011 والتي سوف يعطيها القانون التنظيمي الجديد للمالية مدولا ملموسا أكبر.

إن تجاوبنا هذا لم يمنعنا من تقديم ملاحظات، خاصة حول نسبة النمو المتوقع، التي لم ترق إلى مستوى تطلعات وآمال المشغلين وارتفاع المديونية الداخلية للدولة وضعف مستوى نفقات الاستثمار مقارنة مع الحاجيات

الكبيرة للبلاد.

كما نبهنا إلى ضعف معدل الإنجاز السنوي المتوسط للاستثمارات وإلى ضرورة المحافظة على الاستثمارات العمومية المبرمجة، وإلى التأثير السلبي الذي يسببه تأخر الأداءات العمومية للمقاولات وإلى ضرورة العمل على تسريع ولوج المقاولات للتمويل وإصدار القانون المتعلق بالتكوين المستمر وتسريع وتوطيد حكامه المخططات القطاعية وتوطينها جهويا وإيلاء أهمية خاصة لإدماج القطاع غير المهيكول ومواكبة وتحفيز انتقال الأنشطة والأفراد الفاعلين من القطاع غير المنظم نحو شركات فردية أو أشخاص معنوية.

لقد أكدنا كذلك على وجوب العمل على تحقيق المناصفة عامة، وفي مجال خلق المقاولات بشكل خاص، كما أكدنا على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في إطار التكامل مع الدبلوماسية العامة للمملكة وتفعيل الشبكة المغربية للذكاء الاقتصادي لصالح إشعاع فاعل في محيطنا الجهوي.

إن نظرنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للمستقبل نظرة تفاؤلية لما نتمتع به بلادنا من سلم اجتماعي وأمن واستقرار، يجب علينا جميعا المواظبة على توطيده، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا للسيد المستشار المحترم.**

في إطار تفسير التصويت، الكلمة للفريق الاشتراكي.

**المستشار السيد محمد علمي:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

الفريق الاشتراكي في إطار الحق في تفسير التصويت يرى، ليكون واضحا مع قناعاته ومع الرأي العام، حرص على أن يأخذ هذه الكلمة ليفسر وليبين للحكومة وللرأي العام لماذا صوت ضد مشروع هاته الميزانية.

صوتنا ضد هاته الميزانية، السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء، لأننا بعدما حللناها اقتصاديا وماليا وضريبيا، استنتجنا باليقين أنها لا تعطي الرؤية الضرورية لمختلف الفاعلين. وهنا أسوق مثلا حيا، السادة الوزراء، الأمر يتعلق بالمقاولات المتوسطة والصغيرة، كم عدد ملفات صعوبات المقاولات التي في المحاكم التجارية؟ كم عدد الشيكات ديال هاذ المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي اليوم أمام النيابة العامة؟ لسبب بسيط هو عدم الأداء، وأحيانا يتعلق الأمر بالمؤسسات العمومية.

وبالتالي ذيك الشيكات التي اليوم مدفوعة ضد المقاولات المتوسطة، السيد الوزير، أيه خاصك تعرف هاذ الشي السيد الوزير، حيث أنت في منأى عن ذلك، وبالتالي عليك أن تستمع إلى رأي المعارضة، لا تملك الحقيقة

أما فيما يتعلق بمناخ الأعمال وفيما يتعلق بالاستثمار، هناك، السادة الوزراء والسيد وزير الحكامة، انكماش كبير، انكماش كبير، أقول هذا وأكرره وأعي ما أقول وأتحمل المسؤولية في الكلام ديالي، وراه أتم عارفين القطاع ديال العقار ماذا يعاني؟ وشوفوا المبيعات، شوفوا طنجة، شوفوا تمارة، شوفوا القنيطرة، شوفوا شحال ديال الأوراش التي توقفت هاذي 3 سنوات، واسمح لي، الله يخليك، احنا اليوم..

ثالثا، الحكومة استقلت في القطاع الاجتماعي، دابا دير (déguisement)، السيد الوزير، وطلع غير للسويسي، ها هو حداك هنا، وما يعرفوكش بأنك أنت الوزير، وشوف إلى بغيتي المواطن الفقير اللي كنعقول الحكومة جات في التوجه الاجتماعي، أييه دير (un déguisement) باش تعرف الحقيقة، حيث إلى مشيتي تما غيتخلعوا منك حيث وزير، وترى بأن المواطن 3 شهور ما ياخذش الموعد.

ثالثا، البرنامج الحكومي، الإستراتيجية اللي جاتها غير في القطاع ديال الصحة والتعليم، الحكومة لم تستطع أن تنفذه، فين هو العدد ديال الأطباء اللي قالت غادي توفرو، هناك خصاص خطير.. وبالتالي من حقنا أن نقول بأن الحكومة فشلت.

ولهذه الاعتبارات وغيرها صوتنا ضد، وكنتحملو السؤلية ديالنا في التصويت، وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار تفسير التصويت الكلمة للاتحاد المغربي للشغل.

#### المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

منذ إحالة مشروع قانون المالية اللي كيعتبر آخر مشروع في عمر هاذ الحكومة، انخرط فريق الاتحاد المغربي للشغل بكل مسؤولية وبكل جدية في مناقشة الميزانيات الفرعية والميزانية العامة، واستمعنا يامعان للعروض والدفوعات ديال السادة الوزراء.

وكان بودنا - وطبعا هاذ الشي كلو على إيقاع الاحتجاجات وعلى إيقاع المسيرات بحال اللي جا في العرض ديالي ديال أول البارح - كان بودنا أن نغتم الفرصة الحكومة ديال هاذ الفرصة الضائعة ديال الحوار الاجتماعي، وتقوم بإرسال طمأنة تُسهم في تنفيس الاحتقان الاجتماعي على مستوى التعديلات على الأقل، لأننا احنا كنا واعيين بأن المشروع ما كان فيه شي حاجة اللي غادي تفرح الموظفين والمستخدمين وعموم الأجراء.

لوحديك، أنا أعتقد بأنك أنت بوحدك اللي كتعرف الحقيقة في هاذ العالم، لا، اسمح لي، الله يخليك، اسمح لي، الله يخليك، هاذي وقائع أعرضد بها المعارضة، لأن مشروع القانون المالية يفتقد إلى هاته الرؤية، وبالتالي المقاولات الصغرى والمتوسطة هي على حالة الإفلاس، وإلى بغيتي تعطيك الملفات تعطيهم ليك، ما تهضرش على المقاولات الكبيرة، وشوف المشاريع اللي هي متوقفة الآن.

صوتنا ضد هذه الميزانية لأن المشروع لن يحل مشكل البطالة، وأنا بيني وبينك التصريح الحكومي ديال 2012، قتلو النسبة ديال البطالة غنتراجع وأن الفريق الاشتراكي لا يقول بالتوظيف المباشر، ولكن كتحمل الحكومة المسؤولية بأنها عجزت عن إيجاد آليات وتحفيزات لإيجاد الشغل.

ثالثا، صوتنا ضد هذا المشروع لأن الشعار ديال محاربة الفساد، السيد الوزير، ديال الحكامة وديال الربيع الاقتصادي بقي حبيس الشعار.

في 2012 الحكومة جابت اللائحة ديال الناس اللي عندهم الرخص ديال المقالع، إبيه هاذ الشي صحيح، ما العمل؟ ما هي الإجراءات الموابكة؟ زولتوهم؟ درتوا شي افتتاح؟ ما كاين والو، فلان، واحنا كلنا كنا عارفين، على مستوى الجهة ديال الشمال كنا عارفين شكون اللي عندو المقلع، الحكومة كنجي وكنعقول أنا غنعلم الشركة الفلانية أو فلان الفلاني، هذا ليس إلا شعار من أجل ذر الرماد في العيون.

ثانيا، المشكل ديال النقل، الحكومة جات ودارت لائحة ديال النقل، فلان عندو الرخصة، ومن بعد، إيه؟ ما هو الإجراء المصاحب أو الموابك للقطع مع الربيع؟ ما كاين حتى شي حاجة.

صوتنا ضد هذه الميزانية لأنه يرهن مستقبل المغرب للاستنادة الخارجية والمؤسسات المالية الدولية.

والسيد الوزير ديال الحكامة، احنا اليوم مزيان، من حقك أن تفتخر الحكومة دارت، ولكن الحكومة لم تجد المغرب أرضا خلاء، راه وجدت الطريق للسيار، راه وجدت المخططات القطاعية، كاين برنامج المخطط الأخضر، كاين أليوتيس، كاين الطاقة الشمسية، كاين.. ماشي زعم عاد انطلقت، ولكن احنا أملنا كعارضة بناء بأن اليوم بالنظارات القوة الوطنية الحكومة كجهاز تنفيذي ينبغي أن تحظى بصلاحيات كبيرة، الدستور جا والمغاربة صوتوا عليه، وأعطوا صلاحيات كبرى لم تتمتع بها من قبل أية حكومة من الاستقلال إلى الآن، ولكنها عجزت عن تنزيل ذلك الإصلاحات.

وبالتالي كانت انتظارات الشعب المغربي هي انتظارات كبيرة، ولكن مع كل أسف، ومع كل أسف، كنعقول بأن التوجه الحكومي في مشروع القانون المالي ل 2016 اتجه في ذات منطق العجز الحكومي وبأن الحكومة لم تحتمل المسؤولية ديالها كاملا أثناء تنزيلها للتحويل الدستوري الذي عرفه المغرب وما يقتضيه الأمر من موابكة بجبل جديد من الإصلاحات وبجراحة كبيرة في التأويل الديمقراطي للدستور.

مشروع قانون الميزانية لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين والمواطنات، ولأن الحكومة لم تتردد، بل ولجأت بكل تلقائية لإشهار الفصل 77 أمام كل تعديل يهيم الجانب الاجتماعي، وهي المسؤولة على عدم إعمال المقاربة التشاركية التي كانت غادي نخلينا هناك الفصل 77 ما غتبقى عندو حتى قيمة لو كون كنا تشر كنا بالفعل، وتشاركوا كل (les acteurs)، يعني كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لكل هذه الأسباب فان الاتحاد المغربي للشغل، بكل المسؤولية، قد امتنع في التصويت في غالبية القطاعات، وصوت بالإيجاب لبعضها، ولكن التصويت السياسي هو لا، لأنه تصويت سياسي، ويحكم على مشروع قانون المالية برمته.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

دائما في إطار، دائما في إطار تفسير التصويت، أعطي الكلمة للفريق الدستوري، أعتقد، ما كاينيش. أعطي الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

#### المستشار السيد عبد الحق حسان:

شكرا السيد الرئيس.

أنا ماجيتش باش نفسير التصويت ديالنا، لأن تصويتنا واضح ولا يحتاج إلى تفسير. حيث غير باش نقول بأننا رأينا من الغرائب ومن العجائب، منذ أن عادت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لهاذ المجلس.. قلت بأننا لم نأت لتفسير تصويتنا، لأن تصويتنا كان واضح، ما استغربنا له أن تعطانا 3 دقائق لمناقشة رئيس الحكومة في السياسات الاجتماعية، وتعطانا 3 دقائق لمناقشة أو لإبداء رأينا في الميزانية ديال القطاعات ديال الوزارات، وتعطانا 5 دقائق باش نفسرو التصويت، هذا هو العبث، ما عندناش ما نفسرو. تفسير التصويت ديالنا واضح. الله يعاونكم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الأخيرة لتفسير التصويت لمجموعة العمل التقدمي.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

سنة الأسباب صوتنا إيجابيا لمساندة الحكومة.

أول هذه الأسباب، لاحتظنا مع المغاربة بداية تحرك محركات السلم الاجتماعي أو (l'ascenseur social) من خلال الإصلاحات الاجتماعية التي عرفها المغاربة، هذا بان بشكل واضح، وخصوصا في الانتخابات

سجلنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل هيمنة المقاربة الأحادية في إعداد المشروع، ضاربة بعرض الحائط مقومات الحوار الثلاثي الأطراف المتعارف عليه دوليا، ضاربة بعرض الحائط، بل وخارقة لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية، وهو من إنجازها.

سجلنا كذلك، وخلافا للشعارات والوعود الانتخابية، سجلنا فشل الإصلاح، فشل المقاربة التقنية لمفهوم الإصلاح، أما بالنسبة للحكومة الإصلاح والإصلاحات هي إصلاحات محاسبية تقنية تقيد التوازنات الماكرو إقتصادية، احنا عندنا الإصلاحات كيخصها تخدم التوازنات الاجتماعية والمجتمعية.

سجلنا كذلك غياب البعد الاجتماعي في السياسات العمومية، إذا ما استثنينا بعض الإجراءات المعزولة والفئوية والتجزئية، واللي كفتقد إلى خيط ناظم، ولا ترقى إلى استراتيجيات مندمجة، مما كرس إذا لم أقل عمق- الهوة بين القطاعين العام والخاص، كرس كذلك التفاوتات المجالية والطبقية، وجعل في الحقيقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية شعارا لا ترجمة له على واقع المواطنين، وأكثر من هذا كله، نسف كل أسس التعاقدات الممكنة.

ولأن الحكومة غيبت البعد الاجتماعي في الإعداد ديال هاد القانون، وخالفت وعودها لعقد دورة الحوار الاجتماعي اللي كنا كمننتظروها في سبتمبر، باش تاخذ بعين الاعتبار مقترحات الحركة النقابية، الشيء اللي انعكس على هاذ الميزانيات القطاعية، أصبحنا أمام مشروع مالي أجوف لا يحمل أي جديد بالنسبة للطبقة العاملة وعموم الأجراء.

ولأن تجربة الائتلاف الحكومي، تميزت بالانصياع التام لتوصيات الدوائر المالية الدولية ولوبيات الضغط الداخلية، محملة عموم المأجورين تبعات المقاربة المحاسبية للإصلاحات الهيكلية المزعومة كالمقاصة والآن تريد أن تحملها كذلك كلفة التقاعد، لأن النظام الضريبي جا كذلك على حساب الطبقات والفئات الشعبية، وما جاب لنا حتى شي حويجة على مستوى تخفيض الضغط الضريبي على العمال والعمالات، ولأن التنمية الاقتصادية لا تستقيم إلا على قاعدة العدالة الاجتماعية، اللي طبعا العدالة الجبائية هي مدخل مهم من أجل الوصول إليها.

ومها اجتماع واضعو مشروع قانون المالية لسنة 2016 في التحكم في التوازنات المالية ونسبة العجز ومعدل الاحتياط النقدي من الصرف الأجنبي وغيرها، سيبطل السلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي قاب قوسين ما لم تبدي الحكومة إرادة سياسية حقيقية في إتباع ونهج سياسات إستراتيجية اجتماعية واضحة المعالم، بدء بتقرير إجراءات استعجالية ذات جرعات اجتماعية، أهمها الزيادة في الأجور، في معاشات التقاعد، تخفيض الضغط على الأجور، تلبية ما تبقى من الدفتر المطلي ل 26 أبريل.

لكل هذه الاعتبارات السالفة الذكر، ولكون قانون المالية يفتقد بالنسبة لنا إلى الجرأة الهيكلية والى الإرادوية لتحقيق نمو مندمج، ولكون مقتضيات

الأخيرة؛

اثنين، تناغم الحكومة في عملها مع الشعب المغربي في انتظاراته بشكل نسبي ومازال هناك وقت لمحاسبة الحكومة، إضافة إلى التعامل الجريء والصريح والصارم مع تعليمات خطابات جلالة الملك الجريئة والشجاعة في كل الميادين من خلال الخطابات؛

ثالثا، منهج الحذر واليقظة وعدم السقوط في الغرور في إعداد قوانين المالية خلال 4 سنوات كلها أزمة خطيرة وخطيرة جدا، أتذكر ما حصل في 2012؛

رابعا، احترام أو إرساء، أو بداية إرساء بشكل جدي قواعد ومبادئ الديمقراطية التشاركية بشكل شمولي، مركزيا ومحليا، مازال ما كلمنا لأن القوانين مازال ما موجودة؛

خامسا، هناك كذلك شعرنا، كمجموعة، بواجبنا في دعم الحكومة ومساندتها من أجل تسريع وتيرة إنجاز القوانين الأساسية المرتبطة بالدستور. بغينا القانون المنظم للإضراب في هاذ الحكومة، 60 سنة واحنا كمنظروه من 62، بغينا القانون المتعلق بالأمازيغية في هاذ الحكومة، بغينا القانون المتعلق بمجلس اللغات والثقافات، بغينا كذلك بقية.. بغينا القانون

المؤسس للسلطة القضائية بشكل قوي ومستقل كما جاء في الدستور. لا لهذا، يجب أن علينا أن نساند الحكومة، لأنه ماشي ساهل، ماشي ساهل نؤسسو مؤسسة قضائية في ظروف السلطة القضائية تاريخيا وثقافيا نحولها إلى ما يشير إليه الدستور.

لذلك علينا أن نشكر كل من يساهم في هذا الورش من أطر وموظفي الدولة والبرلمان، لأنه ليس بشك كنا ننتظر في حزبنا أن تكون الحكومة الوطنية هي القادرة وحدها لتسريع هذه الوتيرة، هذه الحكومة دخلت بجرأة وساندها بقوة حتى نصل إلى الأهداف المتوخاة من ذكرى ما حدث في 2011.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

أشكر السادة الوزراء، أخواتي إخواني المستشارين.

رفعت الجلسة.

شكرا للجميع.